اتجاهات القائم بالاتصال فى المؤسسات الصحفية المصرية نحو تشريعات الصحافة خلال المرحلة الانتقالية الأولى بعد ثورة ٢٥يناير٢٠١١

حرية تداول المعلومات ونشرها نموذجا

(دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين بالمؤسسات الصحفية الإقليمية والحزبية والخاصة في الفترة من إبريل ٢٠١١حتى أكتوبر ٢٠١١)

أ. شيماء سمير أبوعميرة

باحثة دكتوراه بكلية الإعلام
جامعة القاهرة

إن حق الإنسان فى المعرفة وحرية الرأى والتعبير هو أحد الحقوق التى نص عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ فى (المادة ١٩) ونص عليه العهد الدولى للحقوق السياسية والمدنية الصادر فى عام ١٩٦٦، كما أن هذا الحق تم بلورته فى إعلان المبادئ الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات "بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمى فى الألفية الجديدة" عام ٢٠٠٣، إلا أن الجماعة المهنية لازالت تبذل جهودا مضنية لتعديل التشريعات الخاصة بحرية الرأى وإقرار التشريعات الخاصة بحرية تداول المعلومات ونشرها فى القوانين المكملة للدستور خاصة بعد أن أقر دستور مصر الجديد ٢٠١٤حرية البيانات والمعلومات ونص على الإفصاح عنها من مصادرها المختلفة وذلك فى المادة ٦٨ منه والتى تنص على أن "المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمداً. وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة، وفقاً للقانون" .

ومن هذا المنطلق، فإن مصر ينبغى أن تعمل من أجل إرساء إطار تشريعى ومؤسسى ومجتمعى لتيسير وصول المواطن للمعلومات وإقرار حرية الرأى والتعبير بشكل متكامل، إذ أن أهداف ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ لا يمكن تحقيقها فى ظل غياب منظومة حقيقية لحرية المعلومات وحرية الرأى والتعبير وكافة الحريات بوجه عام، وهذه الحريات لا يمكن أن تتحقق إلا فى ظل نظام سياسى ينظر إلى إتاحة المعلومات للمواطن باعتبارها حقاً وليس منحة وباعتبارها أحد أدوات التمكين السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى للمواطن، وتحقيق عناصر الحكم الرشيد وبناء مجتمع المعرفة الذى يوازن بين الحق فى المعرفة والإعلام وكافة الحقوق الأخرى كحق المجتمع فى إدارة العدالة وحماية خصوصيته والنسق القيمى والأخلاقى الخاص

به ، كما أن المعلومات التى لدى الحكومات هى بالأساس حق للمواطنين الذين يساهمون فى تحققها من أموال ضرائبهم العامة وبالتالى فكيف يحق للحكومات بعد ذلك أن تمنع المواطن حقه فى المعلومة التى هى ملكه بالأساس ، بل وتعتبر الحق عندما تقرره منحة أو هبة أنعمت بها على الشعب فى حين أن الحق يتاح و لا يمنح .

وفى هذا الصدد، يعرض هذا البحث نتائج الدراسة الميدانية حول اتجاهات الصحفيين المصريين للتشريعات المتصلة بحرية تداول المعلومات نموذجا من خلال استمارة الاستقصاء التى تم تطبيقها على عينة من الصحفيين بالمؤسسات الصحفية المختلفة (الإقليمية والحزبية والخاصة) باختلاف نمط ملكيتها وتوجهاتها الأيديولوجية نحو كل من مفهوم حرية تداول المعلومات والتشريعات المتصلة بها

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة حاولت أن تبرز التشريعات المتصلة بقضايا (حرية تداول المعلومات) حيث:

"أولا: الإطار المعرفى للدراسة"

الدراسات السابقة: الدراسات الخاصة بحرية تداول المعلومات ونشرها:

تضمن هذا المحور عدة دراسات منذ التسعينيات حتى عام 2014، و يمكننا أن نبرز مجموعة الأهداف التى سعت هذه الدراسات إلى تحقيقها :

- دراسة حق الصحفيين فى حرية الوصول للمعلومات فى إطار الحفاظ على سر المهنة وسرية المصادر الصحفية.
- تحليل مختلف النصوص القانونية الخاصة بحرية الوصول للمعلومات فى النصوص الدستورية والقانونية على فى البلدان العربية والغربية، ومدى تأثيرها فى قدرة الصحافة على أداء دورها المهنى.
- مقارنة التشريعات المصرية التى تتشابك وقضية حرية المعلومات وغيرها فى القوانين المصرية المختلفة بالاتفاقيات الدولية ومواثيق حقوق الإنسان.
- رصد وتحليل الأسس الدولية المتعلقة بحق حرية المعلومات متضمنة البيانات الدولية الرسمية بالإضافة إلى المستجدات الوطنية ذات الصلة على أنها دليل على القبول العالمى لهذا الحق.
- دراسة وتوصيف أفضل معايير التطبيق التى ينبغى على التشريع المتعلق بحرية المعلومات أن يتضمنها.

قد جاءت أهم نتائج هذه الدراسات على النحو التالى:

■ هناك سمة تغلب على التشريعات المصرية سواء التى تقيد حرية تداول المعلومات، أو التى تلزم بالإفصاح عن معلومات معينة ، وهى عدم وجود تعريفات واضحة لمصطلحات تحوز مكانا جوهريا ومؤثرا فى مجال تداول المعلومات، كالسر، والأمن القومى، والنظام العام، والمصلحة العامة، والسلم العام، وهو ما يمكن الجهات القائمة على تطبيق هذه القوانين من التفسير الواسع لهذه المصطلحات الاستثنائية، مما قد يحول الاستثناء بتقييد حرية تداول المعلومات فى حالات معينة إلى قاعدة عامة[1].

■ السبب الرئيسى وراء مشكلة عدم إتاحة المعلومات هو عدم وجود نص قاطع يحدد الاستثناء ، بالإضافة إلى استخدام مفهوم الأمن القومى لإرهاب الناس بقصد ودون قصد، وأنه يجب التفرقة بين إتاحة المعلومات كمبدأ وبين الاستثناء على سبيل الحصر ، فالمنع هو الاستثناء وفق شروط معينة[2].

■ معظم القوانين المصرية قد جاءت بنصوص مانعة لتداول المعلومات بغض النظر عن الجهة أو الهيئة العامة، ولكن هناك بعض القوانين التى جعلت النشر وإتاحة المعلومات من مواد القانون، منها: قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨، و قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.[3]

■ هنالك صفات رئيسية لأى قانون يضمن حق الحصول على المعلومات، فهذه القوانين يجب أن تستند على مبدأ حد الكشف الأقصى عن المعلومات، أى يجب أن تكون جميع المعلومات خاضعة للإفصاح إلا فى حالة ضرورة إبقائها سرية للمصلحة العامة،ويجب تقديم العديد من الوسائل القانونية حتى يتم تطبيق المنفعة القصوى من الإفصاح عن المعلومات،ويجب أن تشمل على خطوط عريضة لتعريف المعلومات العامة والمؤسسات العامة تماشيا مع أهدافها، كما يجب أن تكون طرق استخدام الحق واضحة وسهلة بالإضافة إلى الحق بالاستئناف لدى أية مؤسسة إدارية مستقلة ومن ثم إلى المحاكم لأى رفض للحصول على المعلومات. ويجب أن تلتزم المؤسسات العامة بإصدار ونشر الفئات الرئيسية للمعلومات حتى فى حالة عدم وجود طلب عليها، ويجب أن تكون الاستثناءات واضحة ومحدودة وخاضعة للاختبارات والاهتمام العام، وفى النهاية يجب وضع معايير وإجراءات تعزيزية[4].

■ أن سمات بنية منظومة إنتاج ونشر المعلومات فى مصر

كعدم اتساقها والافتقاد إلى التكامل والتنسيق بين أنساقها، وهيمنة الروح البيروقراطية الجامدة على هيكل إدارتها،والثقافة الراسخة فى أذهان القائمين على إدارة تلك المنظومة بأنهم أوصياء مالكين لما ينتجونه من معلومات وليسو وكلاء عن المجتمع فى مهمة إنتاج المعلومات وإتاحتها بالشكل الملائم لتداولها والاستفادة منها ، كل ذلك أفرز عدد من الآليات المختلفة لانتهاك حق المجتمع فى الحصول على المعلومات ، فآلية الحجب ليست هى الآلية الوحيدة لانتهاك الحق[5].

■ من المهم أن يتم استحداث إطار مؤسسى يكون مسئولاً عن اتخاذ الإجراءات التى من شأنها ضمان حرية تداول المعلومات فى مصر، ويُقترح استحداث مفوض عام للمعلومات يعينه رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من مجلس الشعب (أو مجلس الشورى)، على أن يرأس هيئة يتم استحداثها للقيام بكل ما من شأنه ضمان حرية تداول المعلومات بما فى ذلك:

(1)رسم سياسات إتاحة المعلومات والإحصاءات، (2)مراقبة أداء الأجهزة الحكومية فى الالتزام بقواعد تداول المعلومات، (3)إصدار تقارير دورية معلنة لتقييم أداء الأجهزة الحكومية بقوانين تداول المعلومات، (4)تعريف المواطن بحقوقه فى الحصول على المعلومات، (5)تحديد آليات البت فى النزاعات المتعلقة بالحصول على المعلومات، (6)وضع سياسات التدريب للعاملين فى مجال إتاحة المعلومات، (7)تقديم التوصيات التى من شأنها بناء ثقافة مواتية لتداول المعلومات[6].

■ إن عدم الإفصاح هو الأساس الذى أقيمت عليه البنية التشريعية المصرية، والذى يمكن الاستدلال عليه من نص المادة العاشرة من القرار الجمهورى رقم 2915لسنة 1964وفوق ذلك فقد حفل النظام القانونى المصرى بالعديد من النصوص التى تتناقض و مبدأ حرية الحصول على المعلومات، فقد تضمن قانون العقوبات المصرى 57لسنة 1937مواد تعاقب على نشر المعلومات التى تؤدى إلى تهديد النظام الأساسى للدولة، كما عاقب على إفشاء الأسرار دون تعريف واضح لمعنى السر[7].

■ أن الإعلام البديل أسهم بشكل فعال فى تمكين المواطنين من تداول المعلومات فى مصر بعيدا عن الرقابة، وهذه المعلومات التى تسربت عبر الإعلام البديل هى التى أدت إلى تراكم السخط العام تجاه السلطة فى مصر[8].

التعليق على الدراسات السابقة :

● تعد الدراسات المصرية الخاصة بحرية تداول المعلومات ونشرها دراسات شاملة، حاولت أن تستوفى بالدراسة والتحليل والنقد معظم الجوانب والإشكاليات الخاصة بحرية تداول المعلومات والقوانين المتعارضة معها، واقترحت نصوصا دستورية وتشريعية لحرية المعلومات فى مصر

● لم تقتصر الدراسات المصرية الخاصة بحرية تداول المعلومات ونشرها على الجوانب القانونية فقط، وإنما اهتمت بدراسة قضية حرية المعلومات فى إطار دراسات سياسية وثقافية واقتصادية وإعلامية حول دور " حرية تداول المعلومات" فى تعزيز المجتمع المدنى ومجتمع المعرفة ومجتمع الشفافية ودعم الصحافة الاستقصائية وحرية الإعلام الإليكترونى والإعلام البديل وغيرها من المجالات المجتمعية المتعددة .

● يمكن القول أن كل دراسة ساهمت فى وضع لبنة فى القاعدة العلمية والمعرفية لانطلاق هذا البحث، وأمدت الباحثة بكثير من المعلومات المستفيضة بداية من تحديد مجال الدراسة وتحديد أهم الأبعاد التى تم التركيز عليها فى تناول قضية حرية تداول المعلومات ونشرها لتحقيق الإضافة المعرفية الحقيقية .

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تم تحديد مشكلة الدراسة فى تحليل اتجاهات الصحفيين المصريين نحو التشريعات الخاصة ب"حرية تداول المعلومات ونشرها " التى تنظم عملهم فى مصر، وذلك خلال المرحلة الانتقالية الأولى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى الفترة من أول إبريل ٢٠١١ حتى أخر أكتوبر٢٠١١ .

وذلك فى ضوء نتائج العديد من الدراسات السابقة التى عنيت ببحث إشكاليات تشريعات الصحافة فى مصر ومن بينها حرية تداول المعلومات ونشرها ومشكلاتها الراهنة وأهم ملامحها المستقبلية وعلاقتها بالنظام الاقتصادى والسياسى والثقافى والاجتماعى والإعلامى بما يؤثر على حرية تداول المعلومات ونشرها .

وتنبع أهمية مشكلة الدراسة من:

أهمية دراسة قضية حرية تداول المعلومات ونشرها فى مصر باعتبارها جزء ومكون أساسى متضمن فى ممارسة حقوق أخرى كحرية التعبير والنشر الصحفى والحق فى المعرفة و يحمى حقوق أخرى كالحقوق الاجتماعية والاقتصادية أو يدعم الدفاع عن الحق فى ممارسة الحقوق الأخرى.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق هدف رئيسى وهو "رصد وتحليل

وتوصيف وتفسير اتجاهات الصحفيين المصريين نحو التشريعات المتعلقة بحرية تداول المعلومات ونشرها خلال المرحلة الانتقالية الأولى بعد ثورة 25يناير 2011فى الفترة من أول إبريل 2011حتى أكتوبر.2011

ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسى عدة أهداف فرعية كالتالى:

- الكشف عن رؤية الصحفيين العاملين فى المؤسسات الصحفية المصرية باختلاف نمط ملكيتها وتوجهات سياساتها التحريرية وأيديولوجيتها الفكرية الخاصة بها للتشريعات المتعلقة بحرية تداول المعلومات التى تحكم الممارسة المهنية فى الواقع العملى.
- التعرف على أهم الأسباب والمعوقات التى أدت إلى العوار فى مثل هذه التشريعات كما يراها الصحفيون فى المؤسسات الصحفية المصرية المختلفة.

تساؤلات الدراسة:

قامت الباحثة بترجمة الإشكال البحثى إلى سؤال رئيسى متفرع عنه أسئلة فرعية تشكل إطارا إجرائياً لعملية جمع المعلومات واستخلاص النتائج، وذلك على النحو التالى: ما اتجاهات الصحفيين بالمؤسسات الصحفية المختلفة (الإقليمية والحزبية والخاصة) للتشريعات المتعلقة بحرية تداول المعلومات ونشرها التى تحكم عملهم الصحفى خلال المرحلة الانتقالية الأولى بعد ثورة ٢٥ يناير 2011فى الفترة من أول إبريل 2011 حتى أكتوبر.2011

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسى عدة أسئلة فرعية :

- كيف جاءت تصورات القائمين بالاتصال فى المؤسسات الصحفية المصرية (إقليمية وحزبية وخاصة) -المدروسة - للقوانين المتعلقة بحرية تداول المعلومات التى تنظم عملهم، و لماذا جاءت على هذا النحو؟
- كيف تأثرت هذه الاتجاهات والتصورات بالنظام السياسى والتشريعى والاقتصادى والسياقات الاجتماعية والفكرية فى مصر خلال فترة الدراسة؟

- ثانيا: الإطار المنهجى للدراسة:

"نمط الدراسة : تنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية.

"مناهج الدراسة وأساليبها:

منهج المسح: وذلك لرصد وتوصيف وتحليل وتفسير تصورات القائمين بالاتصال فى الصحافة المصرية للتشريعات المتعلقة بحرية تداول المعلومات ونشرها فى مصر خلال المرحلة الانتقالية الأولى بعد ثورة 25يناير 2011فى الفترة من أول إبريل٢٠١١ حتى أكتوبر ..2011

أسلوب المقارنة المنهجية: وقد تم استخدامه بهدف الكشف أيضا عن جوانب الاتفاق والتباين فى تصورات القائمين بالاتصال فى الصحافة المصرية بالمؤسسات الصحفية المختلفة (الإقليمية والحزبية والخاصة) حول المسارات الخاصة للظاهرة محل الدراسة.

"أدوات الدراسة :

استمارة الاستقصاء[٩]: وطبقت الباحثة استمارة الاستقصاء فى هذه الدراسة على القائمين بالاتصال فى الصحافة المصرية- عينة الدراسة- وذلك بهدف رصد وتوصيف وتحليل وتفسير تصوراتهم نحو حرية تداول المعلومات والتشريعات المتعلقة بها، وكذلك تحليل وتفسير المشكلات والمعوقات الحالية التى تعرقل تطوير هذه التشريعات التى تنظم عملهم الصحفى وتطبق عقوباتها عليهم فى حال التجاوز عنها.

- رابعا: الإطار الإجرائى للدراسة:

"مجتمع الدراسة: القائمين بالاتصال فى الصحافة المصرية فى المؤسسات الصحفية المصرية المختلفة (إقليمية وحزبية وخاصة).

"عينة الدراسة" : انقسم مجتمع الدراسة إلى ثلاث فئات أساسية: الصحفيين بالمؤسسات الصحفية الإقليمية والحزبية والخاصة[١٠]

وتم اختيار العينة على أساس قاعدة التخصيص المتناسب مع حجم الطبقة أو الفئة، ومن ثم تم سحب عينة طبقية من الصحف والأقسام وعينة عشوائية منظمة من داخل كل قسم أو فئة، حيث بلغ عدد الصحفيين الذين أجابوا على استمارة الدراسة الميدانية وجاءت استماراتهم صالحة للتطبيق والمعالجة الكمية بعد المراجعة المكتبية - وبعد استبعاد الاستمارات غير الصالحة لذلك- 457مفردة - يمثلون حوالى 6٪ من إجمالى عدد الصحفيين بالمؤسسات الصحفية المدروسة، وذلك بمعدل استجابة بلغت نسبته 79٪ من الإجمالى الأصلى البالغ عدده 577 صحفيا من المعينين والمقيدين بجداول النقابة فى المشتغلين أو تحت التمرين والعاملين بمكافأة مالية وغير نقابين، وذلك من خلال بعض المسئولين فى إدارات التحرير فى

المؤسسات الصحفية المدروسة.

- وقد تم اختيار العينة للأسباب التالية:

● أن يتم اختيار نسبة ممثلة من صحفى كل نمط صحفى بحيث يتوافر فى عينة المبحوثين التنوع والذى يخدم أهداف الدراسة ويشمل (النوع، الفئات العمرية المختلفة ، والخبرة الصحفية، والمسائلة القانونية التى تعرض لها المبحوث،...الخ) وبالتالى تم تمثيل المجتمع الصحفى من المؤسسات الحكومية والحزبية والخاصة ووقع الاختيار على الصحف التى تنتمى لهذه المنظومات الثلاث لأنها تحقق التنوع فى انتماءاتها ومن أنماط ملكيتها وسياساتها التحريرية مما يعطى ثراء للدراسة ويحقق أهدافها ويعكس ما يفرزه التنوع من تباينات فى تصورات الصحفيين - عينة الدراسة- للتشريعات المتعلقة بحرية تداول المعلومات ونشرها والتحديات التى تواجه تطويرها.

"الخصائص العامة لعينة الدراسة "

أولا: الخصائص الشخصية للصحفيين "عينة الدراسة" فى المؤسسات الصحفية المدروسة:

أ) توزيع أفراد العينة من حيث النوع :

النوع	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	الإجمالي
ذكر	%72	%64	%41	%62
أنثى	%28	%36	%59	%38
الإجمالي	%100	%100	%100	%100

و يتضح من الجدول السابق (أ) تزايد عدد النساء العاملات بمجال الصحافة فى مصر حيث وصلت إلى 38٪ فى 2011 مقارنة بعددهن فى الاستطلاع[11] الذى أجرته النقابة عام 2004وكانت نسبة النساء الصحفيات 20٪.

ب) توزيع أفراد العينة من حيث العمر:

الفئة العمرية	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	الإجمالي
23 لأقل من 35 عاما	%56	%45	%62	%56
35 لأقل من 45 عاما	%20	%28.5	%32	%25
45 لأقل من 55 عاما	%18	%21	%5	%15
55 لأقل من 65 عاما	%6	%5	%.7	%4
الإجمالي	%100	%100	%100	%100

ويتضح من الجدول السابق (ب) تزايد عدد الشباب العاملين بمجال الصحافة فى مصر حيث وصلت إلى 56%مقارنة بباقى الفئات العمرية لأفراد العينة، كما أن الفئة المتوسطة العمر من (45 -35عاما) مثلت 25%من حجم العينة،أى أن الفئة من ((45 -23عاما مثلت 81%من حجم المبحوثين، وقد لاحظت الباحثة تزايد الوعى القانونى للصحفيين خاصة شباب الصحفيين الذين يدركون تأثير التشريعات الصحفية على مستقبلهم المهنى ويعون جيدا فكرة البحوث الميدانية واستمارات الاستقصاء.

(ج) توزيع أفراد العينة من حيث المؤهل الدراسى:

المؤهل الدراسي	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	الإجمالي
إعلام	%53	%64	%65	%57.5
غير إعلام	%47	%36	%35	%42.4
%100	%100	%100	%100	%100

ويتضح من الجدول السابق (ج) تزايد عدد الصحفيين والصحفيات العاملين بمجال الصحافة فى مصر من ذوى التخصص العلمى (الحاصلين على بكالوريوس إعلام أو ليسانس آداب إعلام) حيث وصلت نسبتهم إلى 57.5٪ فى 2011 مقارنة بعددهم فى الاستطلاع[12] الذى أجرته النقابة عام 2004، وكانت نسبة الحاصلين على بكالوريوس إعلام 44٪، واتضح للباحثة أثناء تطبيق الاستقصاء أن للتخصص دور كبير فى مدى إلمام الصحفيين بالتشريعات الصحفية واهتمامهم بتعبئة استمارات الاستقصاء ويطلبون مزيدا من الوقت لتعبئة الأسئلة بتروى ومصداقية، ولعل مرجع ذلك أن معظم هؤلاء الصحفيين متخصصين من خريجى كلية الإعلام وأقسام الإعلام بالجامعات المصرية المختلفة، وبالتالى فالتخصص له دور وعامل بالغ الأهمية فى مدى إلمام الصحفيين بالتشريعات الصحفية واهتمامهم بالبحوث العلمية وقياس الرأى العام.

ثانيا: الخصائص المهنية للصحفيين مجتمع الدراسة فى المؤسسات الصحفية المدروسة:

أ) توزيع أفراد العينة من حيث القيد بنقابة الصحفيين:

عضوية النقابة	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	النسبة المئوية
صحفي مقيد بجدول المشتغلين أو تحت التمرين	%72	%56	%61	%66.5
صحفي غير نقابي	%28	%46	%39	%33.5
الإجمالي	%100	%100	%100	%100

ويشير الجدول السابق (د) إلى أن الدراسة حاولت أن تشمل معظم الصحفيين العاملين داخل الصحف المختلفة ولم تكتف بالصحفيين النقابين، للتعرف على كافة المشكلات التى تعانى منها المنظومة الصحفية فى مصر وتعوق تطوير التشريعات الصحفية خاصة أن فئة الصحفيين الغير نقابين هم أكثر فئة

تتعرض للظلم داخل الصحيفة وخارجها إلى حد وصفهم من بعض المهتمين بأحوال الصحافة والصحفيين بعبيد الصحافة المصرية(١٣).

(ت)توزيع أفراد العينة من حيث الموقع الوظيفي:

الموقع الوظيفي	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	الإجمالي
محرر	%87	%80	%77	%83
مساعد أو نائب رئيس تحرير	%7	%3.5	%3	%5
رئيس قسم	%1	%5	%4	%3
نائب رئيس قسم		%2	%6.5	%2
مدير تحرير	%1	1	%2	%2
ديسك	%1	%3.5	%4	%2
رئيس تحرير		%3.5	%32	%1
سكرتير تحرير	%1			%.8
الإجمالي	%100	%100	%100	%100

ويشير الجدول السابق (أ) إلى أن الدراسة حاولت أن تشمل معظم المواقع الوظيفية الصحفية داخل الصحف المختلفة، وجاءت نسبة المحررين الصحفيين لتمثل 83٪ وهم أساس العمل الصحفى فى أى صحيفة.

توزيع أفراد العينة من حيث التخصص (القسم الذي يعمل به):

التخصص (القسم الذي يعمل به)	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	الإجمالي
قسم الأخبار	%20	%20	%21	%20
قسم التحقيقات	%19	%18	%14	%17
قسم الحوادث	%17	%20	%16	%17
القسم الاقتصادي	%6	%5	%12	%8
القسم العسكري	%4.5	%9	%6.5	%6
قسم الرياضة	%7.5	%3.5	%43	%6
قسم المجتمع المدني	%4	%11	%7	%6
قسم التعليم	%6	%3.5	%4	%5
القسم البرلماني	%2	%5	%6.5	%4
الاتصالات والتكنولوجيا	%3	%2	%4	%3
القسم الثقافي	%3		%3	%3
قسم الفن	%2	%5	%2	%3
الترجمة والمراجعة	%2		%2	%2
المرأة والطفل	%2			%1
الإجمالي	%100	%100	%100	%100

ويشير الجدول السابق (ب) إلى أن الدراسة حاولت أن تشمل معظم التخصصات الصحفية داخل الصحف المختلفة، ولكن اهتمت الباحثة بالتركيز على ثلاثة أقسام هم : قسم الأخبار و قسم التحقيقات وقسم الحوادث إذ أنهم من أكثر الأقسام عرضة للدعاوى القضائية و الموضوعات التى تحتمل اللبس.

(د) توزيع أفراد العينة من حيث الخبرة (عدد سنوات العمل بالصحافة عموما):

توزيع العينة وفقا للخبرة (عدد سنوات العمل بالصحافة	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	الإجمالي
عام لأقل من 5 أعوام	%29	%20	%42	%31
5 لأقل من 10 أعوام	%20	%32	%24	%23
10 لأقل من 15 عاما	%25	%11	%28	%24
15 لأقل من 20 عاما	%9	%27	%5	%16
20 لأقل من 25 عاما	%6	%5	%1	%9
25 لأقل من 30 عاما	%11	%5		%7
الإجمالي	%100	%100	%100	%100

ويشير الجدول السابق (ج) إلى أن الدراسة حاولت أن تشمل معظم الخبرات الصحفية المتفاوتة داخل الصحف المختلفة.

نتائج الدراسة الميدانية حول حرية تداول المعلومات ونشرها في مصر

جدول (1)

إلمام الصحفي بالتشريعات التي تطبق عليه ومدى معرفته بها

الإلمام بالتشريعات الصحفية	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	الإجمالي
نعم	%83	%50	%87.5	%80
لا	%12	%22	%5	%11
إلى حد ما	%5	%28	%7	%8.5
الإجمالي	%100	%100	%100	%100

جاءت النتائج لتوضح أن 80٪ من إجمالى الصحفيين (عينة الدراسة) لديهم إلمام بالتشريعات الصحفية. و تشير النتائج أيضا إلى أن الصحفيين بالمؤسسات الصحفية الخاصة من أكثر الفئات بين الصحفيين بالمؤسسات الأخرى إلماما بالقوانين والتشريعات الصحفية بواقع 87.5٪ مقارنة بالصحفيين بالمؤسسات الإقليمية 83٪ (والصحفيين بالمؤسسات الحزبية 50٪ .(وتدل هذه النتائج على مدى تزايد الوعى القانونى لدى الصحفيين حول التشريعات الصحفية التى تنظم عملهم وتطبق عليهم، ولعل مرجع ذلك أن هذه الفترة (2011-2012)عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011تشهد جدلا مجتمعيا ونقاشا واسعا فى الأوساط الصحفية والإعلامية حول الحريات والقوانين التى تنظمها بوجه عام وحول حرية الصحافة والإعلام والقوانين المنظمة لهما على وجه الخصوص خاصة وأن الفترة التى سبقت الثورة 2011شهدت ترزنة العديد من القوانين فى مصر ومزيدا من التقييد للحريات مما كان أحد الأسباب المباشرة فى قيام الثورة والتى كان شعارها "عيش – حرية – عدالة اجتماعية " وبالتالى فالوعى بالقوانين والنقاش المستمر حولها سواء حول الدستور أو الانتخابات أو الحريات تزايد بشكل واضح بين مختلف فئات الشعب المصرى لاسيما وأن الفضائيات والبرامج الحوارية والإنترنت أسهموا

بشكل كبير فى إثارة النقاش المجتمعى حول مثل هذه الموضوعات ،وبالتالى فإن الصحفيين هم من أكثر الفئات اندماجا وانصهارا داخل المجتمع الذى ارتفع معدل الوعى القانونى والسياسى وبالتالى كان طبيعيا أن يتزايد الوعى القانونى لدى الصحفيين بالقوانين الصحفية وغيرها.

وتختلف نتائج الجدول السابق رقم (١) مع نتائج بعض الدراسات السابقة على النحو التالى:

تختلف هذه النتائج مع دراسة "مريم نصيف"2009، والتى تشير إلى أن غالبية المبحوثين لديهم إلمام محدود بالتشريعات التى تحكم العمل الصحفى ووصلت نسبتهم إلى 7،54٪ ، مقابل 5،39٪ لديهم إلمام كبير بقوانين الصحافة ، وعبر 9،5٪ من العينة عن عدم المامهم بالتشريعات التى تحكم الصحفى على الإطلاق(١٤).

وتختلف أيضا نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة "محمد منصور هيبة" 2003، حيث أشارت النتائج إلى أن 71.4٪ من العينة غير ملمين بالتشريعات التى تحكم العمل الصحفى، فى حين أشار 17٪ من العينة أنهم لديهم إلمام محدود بالتشريعات، وأشار 10٪ فقط من المبحوثين أنهم يلمون بهذه التشريعات إلماما جيدا (١٥)

جدول (2)
استصدار قانون يتيح وينظم عملية تداول المعلومات ونشرها فى مصر

استصدار قانون يتيح وينظم عملية تداول المعلومات ونشرها	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	النسبة العلوية
نعم	%90.5	%98	%93	%92
لا	%5 -	%2	%2	%4
لا أهتم	%4.5		%5	%4
الإجمالي	%100	%100	%100	%100

يوضح هذا الجدول أن 92٪ من الصحفيين -عينة الدراسة -يرون ضرورة استصدار قانون يتيح وينظم حرية تداول المعلومات ونشرها فى مصر، ويرى الصحفيون(عينة الدراسة) أن هناك العديد من الأسباب التى تدفع للمطالبة بإقرار نص قانونى لحرية تداول المعلومات ونشرها فى مصر من أهمها خلق بيئة مواتية لحرية تداول المعلومات ونشرها فى المجتمع المصرى ستؤدى إلى أن تلعب الصحافة دورا حقيقيا فى الرقابة على المؤسسات المختلفة وفى محاربة الفساد، وستضع المعايير الأخلاقية للممارسات الصحفية موضع التنفيذ، وتتفق الباحثة مع آراء الصحفيين (عينة الدراسة) وترى أن هذه البيئة ستنهض بالصحافة المصرية وتحقق مستويات عالية من المهنية خاصة فيما يتعلق بمستقبل الصحافة الاستقصائية التى تقوم بالأساس على توافر قدر كبير من المعلومات للصحفيين وستسمح بالالتزام بميثاق الشرف الصحفى.

جدول (٣)
تصور الصحفيين للمواد القانونية التى تعيق حصولهم على المعلومات ونشرها(١٦)

المواد القانونية التى يعتقد الصحفيون (عينة الدراسة) أنها تعيق حصولهم على المعلومات ونشرها	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	الإجمالى
قانون العاملين المدنين الذى يحظر على الموظف العام الإدلاء بالمعلومات	%35.5	%59	%54	%42
المواد القانونية الخاصة بحظر نشر أخبار القوات المسلحة	%44	%28.5	%26	%37
المواد القانونية الخاصة بحظر نشر أخبار المحاكم و سير التحقيقات.	%20	%5	%26	%20
المواد القانونية الخاصة بالنشر الوثائق	%23	%9	%19	%20
المواد القانونية الخاصة بحظر نشر المعلومات الكاذبة	%20	%7	%19	%18
المواد القانونية الخاصة بنظم الشعلة والاحصاء	%9	%2	%13	%10

يتفق كل من الصحفيين (عينة الدراسة) على أن بعض المواد القانونية الخاصة بقانون العاملين وتحديدا المادة 7من القانون التى تحظر على الموظف العام الإدلاء بأى معلومات للصحافة أو الإعلام أو غيرهما، وذلك بنسبة 42٪ من إجمالى الصحفيين (عينة الدراسة)،.

ويلاحظ أيضا من هذه النتائج اختلاف تصور الصحفيين بالمؤسسات الصحفية الإقليمية عن كل من الصحفيين بالمؤسسات الصحفية الحزبية والخاصة، حيث يرى صحفيو المؤسسات الصحفية الإقليمية أن المواد القانونية الخاصة بحظر نشر أخبار القوات المسلحة (٣١٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٤ لسنة ١٩٦٧) من أشد المواد القانونية التى تشكل قيدا على حرية تداول المعلومات ونشرها فى مصر، وذلك بنسبة 35.5٪ من إجمالى الصحفيين بالمؤسسات الصحفية الإقليمية (عينة الدراسة).

بينما يتفق الصحفيون بالمؤسسات الصحفية الحزبية والخاصة على أن المواد القانونية بقانون العاملين المدنين الذى يحظر على الموظف العام الإدلاء بالمعلومات من أشد المواد القانونية التى تمثل قيدا على حرية تداول المعلومات ونشرها فى مصر، وذلك بنسبة 59٪ و54٪ لكل منهما على الترتيب.

وتختلف هذه النتائج مع نتائج دراسة مريم أنور نصيف، حيث أشارت النتائج إلى أنه من أكثر القيود القانونية التى

تواجه الصحفيين ويصعب الالتزام بها القيد المتعلق بحظر نشر إحصاءات غير صادرة عن جهاز الإحصاء بنسبة 2،19٪، وجاء القيد المتعلق بحظر نشر تصريحات الموظفين بدون إذن كتابى من رؤسائهم فى الترتيب الثانى 16.5٪ ثم القيد المتعلق بحظر نشر الأسماء والصور فى قضايا الأحداث 15، 9%وحظر نشر لأخبار التحقيقات بنسبة 9،9٪ وحظر النشر المؤثر على سير العدالة 5،9٪.

جدول (٤)

الإشكاليات التى يعتقد الصحفيون أن صدور قانون لحرية المعلومات سيسهم فى حلها[١٨]

الإشكاليات التى يعتقد الصحفيون أن صدور قانون لحرية المعلومات سيسهم فى حلها	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	النسبة المئوية
كشف و محاربة الفساد	%57.5	%62.5	%69	%61
تطور الصحافة الاستقصائية.	%48	%43	%54	%49
زيادة المهنية فى النشر الصحفي	%40.5	%50	%42	%42
تفعيل مبادئ الحكم الرشيد (الشفافية والرقابة والمساءلة والمحاسبة) داخل مؤسسات الدولة العامة والخاصة	%29	%32	%47	%34
تقليص إصدار القرارات الحكومية المبنية على مصالح خاصة مشكوك فيها	%20	%5	%26	%20
تدعيم العلاقة المتبادلة بين الدولة والمواطن (الحقوق و الواجبات).	ـــــ	ـــــ	%10	%3

يتفق كل من الصحفيين (عينة الدراسة) بالمؤسسات الصحفية المختلفة بنسبة 61٪ أن " كشف ومحاربة الفساد" يعد أهم الإشكاليات التى يمكن لقانون يتيح وينظم حرية تداول المعلومات ونشرها فى مصر أن يسهم فى حلها، و يعتقد الصحفيون (عينة الدراسة) أن توفير بيئة تكفل حرية تداول المعلومات ونشرها فى مصر هو من أهم الأسباب التى ستدفع بالصحافة المصرية على أن تقوم بدور أكبر وأكثر فعالية فى كشف الفساد، وهو دور أصيل للصحافة ينبغى أن تقوم به فى المجتمع.

ويرى 49٪ من إجمالى الصحفيين -عينة الدراسة- أن حرية تداول المعلومات ستسهم فى تطور ونمو وازدهار الصحافة الاستقصائية فى مصر حيث ستتوافر بيئة صحية لأداء الصحافة الاستقصائية لدورها فى محاربة الفساد أهمها وجود حرية فى تداول المعلومات ونشرها بما يمكن الصحفيين من أداء مهمتهم فى الاستقصاء وكشف الحقائق.

بينما يعتقد 42٪ من الصحفيين (عينة الدراسة) أن وجود قانون يكفل حرية تداول المعلومات ونشرها فى مصر سيؤدى إلى " زيادة المهنية فى النشر الصحفى" خاصة عنصرى الدقة والمصداقية فى النشر الصحفى حيث يرى الصحفيون (عينة الدراسة) أن المصادر الصحفية ستتاح لجميع الصحف بنفس القدر سواء كانت صحف حكومية أو حزبية أو خاصة وبالتالى ستتاح المعلومات لكافة منظومات الصحافة المصرية خاصة أن المصادر لا تتاح لهم بنفس القدر.

وهذا ما يتفق مع دراسة محمد سعد إبراهيم[١٩]، حيث أشارت الدراسة إلى عدم تكافؤ الفرص بين الصحف الحكومية والحزبية فى الحصول على المعلومات ومحدودية التنوع والتعدد فى المصادر التى تعكس مواقف ووجهات نظر مخالفة للسياسات التحريرية للصحف.

جدول (٥)

المواد القانونية التى تعزز حق الصحفيين فى الحصول على المعلومات[٢٠]

المواد القانونية التى يعتقد الصحفيون أنها تعزز حقهم فى تداول المعلومات ونشرها	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	النسبة المئوية
الحفاظ على سرية المصادر	%48	%50	%46	%48
منع حبس الصحفيين فى قضايا النشر	%64	%66	%67	%66

يتضح من الجدول السابق أن الصحفيين (عينة الدراسة) يعتقدون أن منع حبس الصحفيين فى قضايا النشر أحد أهم المواد القانونية التى تعزز حقهم فى تداول المعلومات ونشرها دون قيود، وذلك بنسبة 66٪ من إجمالى الصحفيين (عينة الدراسة) بينما يرى 48٪ أن المواد القانونية الخاصة بالحفاظ على سرية المصادر تعزز حق الصحفى فى تداول المعلومات ونشرها، حيث يرى الصحفيون (عينة الدراسة) أن الحفاظ على سرية المصادر ضمانة قانونية تكفل استمرار المصادر فى التعامل مع الصحفيين، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الصحفيين (عينة الدراسة) نوهوا إلى أنهم تعرضوا فى ظل النظام السابق إلى ضغوط مختلفة للكشف عن مصادرهم فى عدة قضايا صحفية سياسية و اقتصادية مما يعد مساسا بأمنهم الصحفى وحرية الأداء المهنى.

ومما يعزز ذلك ما جاء فى دراسة مريم أنور نصيف حيث ذكرت نتائج الدراسة أن الضغط للكشف عن مصدر الصحفى جاء فى مقدمة الضغوط السياسية التى يتعرض لها الصحفى فى عمله بنسبة 6،26٪، يليها تهديد الصحفى لنشر ما

يتعارض مع ضميره المهنى 17.4٪ ثم حظر النشر لأخبار التحقيقات فى حالة استمراره لفترة طويلة 6،15٪ ، ثم المساس بأمن الصحفى بسبب المعلومات التى ينشرها 12٪، وتقديم هبات أو إعانات أو مزايا من جهات محلية أو أجنبية 6،10٪ ، وابتزاز الصحفى لنشر ما يتعارض مع ضميره المهنى10٪، وأخيرا النقل إلى عمل غير صحفى 8،7٪.[٢١]

جدول (٦)

تعرض الصحفيين (عينة الدراسة) لصعوبات فى الحصول على المعلومات عن موضوعات صحفية

تعرض الصحفيين (عينة الدراسة) لصعوبات في الحصول على المعلومات عن موضوعات صحفية	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	النسبة المئوية
نعم	%71	%80	%81	%75
لا	%29	%20	%19	%25
الإجمالي	%100	%100	%100	%100

أوضح 75٪ من إجمالى الصحفيين (عينة الدراسة) أنهم يواجهون صعوبات فى الحصول على المعلومات أثناء تغطية بعض الموضوعات، ويرجع الصحفيون (عينة الدراسة) ذلك لعدة أسباب أهمها:

- سرية بعض هذه المعلومات خاصة ما تعتبره الدولة سرى وذلك إما بنص قانونى أو بالعرف المتعارف عليه بين الموظفين مما يجعلهم يتعاملون بحذر وحرص وحساسية مع الصحافة والصحفيين.
- عدم توافر المعلومات وتعسف المصادر والهيئات فى إعطاء المعلومات.
- تخوف بعض المسئولين من عقاب رؤسائهم فى حال قيامهم بالتصريح بمعلومات للصحفيين،إذ أن الكثير من المصادر يخشى من المساءلة إن صرح بأى معلومة دون إخبار رؤساءه أو وزارته.
- عدم احترام بعض الجهات لحق الصحفى فى الحصول على المعلومات
- عدم وجود قانون يلزم الهيئات العامة أو الخاصة بتقديم المعلومات للصحفى.
- عدم توافر معايير وآليات لحرية تداول المعلومات ونشرها فى مصر وعدم وجود نصوص صريحة تتيح حرية تداول المعلومات ونشرها.
- الفساد المتفشى فى كثير من مؤسسات الدولة العامة والخاصة.

وتتفق نتائج هذه الدراسة أيضا مع دراسة مريم أنور نصيف، حيث اتضح من خلال الدراسة ارتفاع نسبة الصحفيين الذين يواجهون صعوبات فى الحصول على المعلومات إلى 42.5٪ ، وأشار 9،53٪ إلى وجود صعوبات إلى حد ما ، ولم يعارض ذلك سوى 3،2٪ من المبحوثين[٢٢] ، وقد زاد هذا الارتفاع ليصل إلى 75٪ فى هذه الدراسة.

وتتفق أيضا نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة عواطف عبد الرحمن وليلى عبد المجيد ونجوى كامل، حيث لوحظ ارتفاع نسبة الصحفيين الذين يواجهون صعوبات فى الحصول على المعلومات إلى 6،46٪، وأشار 1،41٪ إلى وجود صعوبات فى الحصول على المعلومات إلى 6،46٪ ، وأشار 1،41٪ إلى وجود صعوبات إلى حد ما ، ولم يعارض ذلك سوى 7،1٪ فقط من المبحوثين[٢٣].

جدول (٧)

الموضوعات التى لم يتمكن الصحفيون(عينة الدراسة) من الحصول على معلومات بشأنها[٢٤]

الموضوعات التي لم يتمكن الصحفيون(عينة الدراسة) من الحصول على معلومات بشأنها	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	النسبة المئوية
موضوعات خاصة بالأمن القومي	%37	%34	%26	%28
موضوعات خاصة بالجيش أو شئون عسكرية	%24	%27	%26	%27
موضوعات خاصة بالمرافعات القضائية	%17	%18	%17.5	%17
موضوعات خاصة بتحقيقات الأجهزة الأمنية	%29	%21	%46	%33
موضوعات خاصة بالاقتصاد أو البورصة	%16	%14	%28	%20
موضوعات خاصة بقطاع التنظيم	%6	%9	%6	%6
موضوعات خاصة بأجهزة رقابية	%7	%5	%6	%6
موضوعات خاصة بمجالس محلية	%8	ـــــ	ـــــ	%4.5
موضوعات خاصة بقطاع الطبي	%7	ـــــ	ـــــ	%4
موضوعات خاصة بالبحث العلمي	%6	ـــــ	ـــــ	%3.5
موضوعات خاصة برئاسة الوزراء	ـــــ	ـــــ	%6	%2

يوضح الجدول السابق اتفاق كل من الصحفيين (عينة الدراسة) على أن الموضوعات الخاصة بالأمن القومى والموضوعات العسكرية من أكثر الموضوعات التى لا يتمكنون من الحصول على معلومات بشأنها وذلك بنسبة 28٪ و 27٪

على الترتيب وذلك لعدم تحديد مثل هذه المصطلحات الفضفاضة بتعريفات أو حدود واضحة عبر النصوص القانونية المختلفة التى جعلت نطاق استثناء هذه المعلومات واسعا وغير محددا.

كما ذكر الصحفيون بالصحف الخاصة -عينة الدراسة- أنهم لم يتمكنوا من الحصول عن معلومات واضحة وشاملة فيما يتعلق بتعويضات أهالى شهداء 25ثورة يناير وأحداث ماسبيرو وإمبابة ومحمد محمود ومسرح البالون واعتقالات ومقتل بعض ضباط الجيش فى 8إبريل، بينما أشار الصحفيون -عينة الدراسة - بالصحف الحكومية أنهم لا يستطيعون الحصول على أى معلومة حتى لو كانت عن وحدة محلية أو مجلس قروى إذا لم يحصلوا على المعلومة بشكل شخصى و إلا فلن يحصلوا عليها (أى لابد أن يتعرفوا على شخصيات ويحصلوا على المعلومة بشكل ودى). كما أوضح الصحفيون (عينة الدراسة) أن الثقة و التقدير المتبادل دون التورط فى مصالح شخصية وعدم مجاملة المصدر على حساب الحقيقة والأمانة فى الاحتفاظ بالمعلومات ونشرها بمصداقية و الصداقة والتعاون المتبادل من أهم الأساليب التى يتبعونها للحصول على المعلومات من المصادر المختلفة،وتختلف هذه الأساليب باختلاف طبيعة ونوعية المصدر والظروف التى يتم التعامل معه من خلالها.

جدول (٨)

أسباب الصعوبات التى يواجهها الصحفيون فى الحصول على المعلومات عن موضوعات صحفية[٢٤]

أسباب الصعوبات التى يواجهها الصحفيون(عينة الدراسة) فى الحصول على المعلومات عن موضوعات صحفية	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	النسبة المئوية
البيروقراطية والروتين الحكومى	%48	%48	%75	%54
رفض المصادر الإدلاء بالمعلومات	%52	%53.5	%39	%48.5
رفض الإدارات والمؤسسات إعطاء المعلومات تماما	%44	%43	%42	%43
تصنف الإدارات والمؤسسات	%21	%25	%26	%26
المركزية الشديدة فى مؤسسات الدولة	%25	%27	%28	%26

يتفق كل من الصحفيين (عينة الدراسة) على أن البيروقراطية والروتين الحكومى من أهم أسباب الصعوبات التى يواجهونها أثناء الحصول على المعلومات عن بعض الموضوعات الصحفية، وذلك بنسبة 54٪ مشيرين إلى أن كثير من الموظفين يعتبرون إعطاء المعلومات للصحفيين خطأ وظيفى، بينما يرى 5،48٪ من المبحوثين أن رفض المصادر الإدلاء بالمعلومات من أهم الصعوبات التى يواجهونها للحصول على المعلومات عن موضوعات صحفية ويرجع الصحفيون (عينة الدراسة) ذلك إلى اعتقاد بعض المصادر أن المعلومات ذاتها تمثل خطرا على المصدر لأنه لا يوجد فى القانون ما يحميه، وهو ما يشير إلى ضرورة أن يتضمن قانون حرية تداول المعلومات ونشرها فى مصر نصا واضحا يحمى المبلغين عن الفساد أو أية انتهاكات أو مخالفات سواء داخل مقر عملهم أو خارجه وألا يضار مبلغ ببلاغه .وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة مريم أنور، حيث اتضح إلى أن حجب المعلومات والتحجج بسريتها فى مقدمة الصعوبات التى تواجه الصحفى فى الحصول على المعلومات بنسبة 31٪ وهو فى مقدمة الأسباب التى ذكر المبحوثين أنها تعوق حصولهم على المعلومات، يليها صعوبة الحصول على الوثائق والمستندات بنسبة 29%ثم منع الصحفيين من حضور بعض الاجتماعات بنسبة 5،20٪ وقرارات حظر النشر التى يصدرها النائب العام[٢٥] .16

(جدول 10)
القنات التي ينبغي أن تتاح لها المعلومات

القنات التي ينبغي أن تتاح لها المعلومات في حال صدور قانون لحرية تداول المعلومات ونشرها في مصر	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	النسبة المئوية
أصحاب العمل في جهات معينة	%16	%2	%7	%11.5
الصحفيين والإعلاميين	%46	%48	%56	%49
المواطنين بوجه عام	%62	%50	%36	%39
الإجمالي	%100	%100	%100	%100

يوضح الجدول السابق (١٠) اختلاف وجهات نظر كل من صحفى المؤسسات الإقليمية والحزبية عن كل من الصحفيين بالمؤسسات الخاصة، حيث يرى الصحفيين (عينة الدراسة) بالمؤسسات الصحفية الإقليمية بنسبة 62٪ والصحفيين (عينة الدراسة) بالمؤسسات الصحفية الحزبية بنسبة 50٪ أن المواطنين بوجه عام يحق لهم طلب الحصول على المعلومات وتداولها ونشرها فى حين يرى صحفيو المؤسسات الصحفية الخاصة بنسبة 56%أن المعلومات ينبغى أن تتاح للصحفيين والإعلاميين فى حال استصدار قانون لحرية تداول المعلومات ونشرها .

وتتفق الباحثة مع الرأى الذى يؤيد أن حق الحصول على المعلومات هو حق لكل مواطن وذلك لعدة أسباب أهمها:

أن حق المعرفة حق من حقوق الإنسان وحرية تداول المعلومة جزء أصيل من حق المعرفة أى أنه حق إنسانى لا يمكن تجاهله

الحق فى حرية تداول المعلومات حق دستورى لكافة المواطنين فمن حق الشعب أن يعرف ما يدور بوطنه كما أنها حق من حقوق الإنسان.

أن تمكين المواطن من الحصول على المعلومات التى تهمه وحقه فى تداولها ونشرها سيؤدى لزيادة شعور المواطن بالانتماء لوطنه والمشاركة بإيجابية فى صنع القرارات وتنفيذها وكذلك القيام بدوره فى الرقابة والمحاسبة لأداء المؤسسات العامة والخاصة والمطالبة بحقوقه والقيام بواجباته عن بصيرة ومعرفة وفهم، كما سيؤدى إلى أن يحصل المواطنين على حقوقهم بما يؤدى إلى على حالات التدهور وضياع الحقوق وتسلط الظالمين والفاسدين.

بينما يرى الجانب الآخر بنسبة 49٪ من الصحفيين بالمؤسسات الصحفية المختلفة وعلى رأسهم 56٪ من الصحفيين (عينة الدراسة) بالمؤسسات الصحفية الخاصة أن حق تداول المعلومات ينبغى أن يكفل للصحفيين والإعلاميين على وجه الخصوص لعدة أسباب:

إن الصحفيين والإعلاميين هم وكلاء الرأى العام لذا ينبغى وتيسير أداء مهام الصحفى ومساندته فى الحصول على المعلومات الصحفية ى التى هى صلب عملهم الصحفى حتى تكتمل الصورة فى الصحافة الاستقصائية والتحقيقات والتقارير الصحفية.

أن الصحفيين والإعلاميين يقع على عاتقهم نشر ثقافة حرية المعلومات و تفعيلها فى المجتمع.

أن دور الصحافة فى الأساس هو كشف الفساد وتوعية المجتمع والبحث عن الحقيقة وتقديمها للمواطنين.

أن المواطنين قد يستغلون هذه الميزة استغلال سىء ولا يحسنون استخدام المعلومات.

وترفض الباحثة هذا المبرر الأخير تماما إذ أن بعض الصحفيين أيضا قد يسيئون استخدام المعلومة أو يستغلونها لأغراض أخرى لأن المجتمع الصحفى هو جزء من المجتمع الذى يضم الصالح والفاسد،ولا ينبغى لفئة أن تعتبر نفسها وصية على فئة أخرى أو الشعب مهما كان خصوصية المهنة التى تعمل بها.

جدول (11)
الجهة التي ينبغي أن تفصل في طلبات الحصول على المعلومات والتظلمات المقدمة

الجهة التي ينبغي أن تفصل في طلبات الحصول على المعلومات والتظلمات المقدمة بشأنها	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	النسبة العنوية
مفوضية خاصة بالمعلومات تنظم عملية إتاحة المعلومات	%26	%59	%48	%36.5
دائرة قضائية	%46	%39	%31	%40
المجلس القومي لحقوق الإنسان	%28	%2	%21	%23
الإجمالي	%100	%100	%100	%100

يوضح الجدول السابق تباين وجهات نظر الصحفيين -عينة الدراسة- حيث يختلف صحفيو المؤسسات الإقليمية -عينة الدراسة- عن كل من الصحفيين- عينة الدراسة- بالمؤسسات الصحفية الحزبية والخاصة، فيرجح الصحفيون بالصحف الإقليمية بنسبة46٪ أن تقوم دائرة قضائية بالفصل فى طلبات الحصول على المعلومات والتظلمات والطعون المقدمة بشأنها، بينما يتفق كل الصحفيين- عينة الدراسة- بالمؤسسات الصحفية الحزبية والخاصة بنسبة59٪ و48٪ لكل منهما على الترتيب على أن يتم إنشاء مفوضية خاصة بالمعلومات تنظم عملية إتاحة المعلومات فى مصر.

وأورد الصحفيون عدة معايير لإنشاء هذه المفوضية :

أن تتمتع بالاستقلالية الكاملة فى ممارسة مهامها وأنشطتها واختصاصاتها، ولا تتبع لأى وزارة أو لرئاسة الوزراء أو لمؤسسة الرئاسة، وأن يكون لها الشخصية الاعتبارية.

أن يتم اختيار أعضائها بالتصويت عليهم من مجلس الشعب والشورى وألا يشغل الأعضاء وقت الترشيح أو شغلوا خلال الأعوام الخمسة الأخيرة على ترشيحهم أى منصب سياسى أو منصب فى حزب سياسى،وأن يكون الأعضاء حسنى السير والسلوك وألا يكونوا قد اتهموا فى أية جرائم تمس الشرف أو تورطوا فى أية انتهاكات للحقوق والحريات العامة أو دافعوا عن تلك الانتهاكات.

جدول (12)
الاستثناءات في القانون

الاستثناءات التي سيتم إدراجها في حال صدور قانون حرية تداول المعلومات ونشرها في مصر	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	النسبة العنوية
أوافق	%50	%50	%39	%47
لا أوافق	%37	%39	%39	%38
لا أهتم	%13	%11	%21	%15
الإجمالي	%100	%100	%100	%100

يوضح الجدول السابق أن الصحفيين - عينة الدراسة - يتفقون بنسبة 47٪ على أنه ينبغى أن يتضمن قانون حرية

تداول المعلومات ونشرها فى مصر بعض الاستثناءات بشرط أن تكون فى إطار مواد قانونية محددة وقرارات واضحة يمكن الطعن عليها إما من جهة أو محكمة مختصة، ويمكن أن تكون المحكمة الإدارية العليا لتورد أسباب قانونية فى حال رفض طلب الحصول على المعلومات من عدمه

وجاءت هذه المعايير التى ينبغى أن تحكم نطاق الاستثناءات فى قانون حرية تداول المعلومات ونشرها كالتالى:

- الحق فى منع التداول والنشر يتصل بطبيعة المعلومات ذاتها وليس بطبيعة الجهة التى تحتفظ بها.
- تحديد المصطلحات التى تدخل ضمن نطاق الاستثناءات بشكل واضح ومباشر ودقيق فى مسودة القانون مثل: الأمن القومى أو العام، النظام العام، السلم العام، استقرار البلاد وغيرها.
- أن المعلومات السرية أو المحظوزة ينبغى أن تحدد درجة سريتها وحظرها وفقا لمدة زمنية محددة لحين الكشف عنها فى حال انتهاء المدة
- يجب أن يتضمن القانون مرجعية للإقرار بالاستثناء كالاحتكام إلى المحكمة الدستورية العليا.

وذكر الصحفيون -عينة الدراسة- أن يتم تصنيف المعلومة وتحديد سريتها من عدم السرية هو المعلومة نفسها وليس الجهة التى تنتمى لها المعلومة لأن المشكلة غالبا ما تتعلق بالوزارات السيادية كالخارجية والدفاع،هذا بالإضافة إلى تحديد مصطلح الأمن القومى والأمور التى تتعلق به تحديدا دقيقا لهذا المفهوم 'ويدل ذلك على وعى الصحفيين بأهمية الحفاظ على الأسرار والمعلومات التى تمثل أمنا قوميا لوطنهم.

جدول (13) فرض عقوبات على كل من يمتنع عن تقديم المعلومات أو يقدم معلومات مغلوطة

فرض عقوبات على كل من يمتنع عن تقديم المعلومات أو يقدم معلومات مغلوطة	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	النسبة العامة
أوافق	%74	%82	%90	%80
لا أوافق	%11	%16	%6	%10
لا أهتم	%15	%2	%4	%10
الإجمالى	%100	%100	%100	%100

يوضح الجدول السابق اتفاق الصحفيين -عينة الدراسة- بالمؤسسات الصحفية المختلفة بنسبة 80٪ على ضرورة أن ينص القانون على فرض عقوبات على كل من يمتنع عن تقديم المعلومات أو يقدم معلومات مغلوطة، وذلك تعزيزا لحق المواطنين فى تداول المعلومات بالوصول والحصول عليها وتناقلها ونشرها.

جدول (14) النص قانونا على حماية المبلغين عن أي مخالفات أو انتهاكات ترتكب ضد القانون

النص قانونا على حماية المبلغين عن أي مخالفات أو انتهاكات ترتكب ضد القانون	الصحف الإقليمية	الصحف الحزبية	الصحف الخاصة	النسبة العامة
أوافق	%83	%95	%80	%83.5
لا أوافق	%4	%5	%3	%4
لا أهتم	%13		%17	%12
الإجمالى	%100	%100	%100	%100

يوضح الجدول السابق اتفاق الصحفيين -عينة الدراسة- بالمؤسسات الصحفية المختلفة بنسبة 83،5٪ على ضرورة أن ينص القانون على حماية المبلغين عن أى مخالفات أو انتهاكات ترتكب ضد القانون، وذلك لتشجيع الجميع على الإدلاء بأى معلومات لديهم دون خوف ولدفع المواطنين لكشف فساد مؤسسات الدولة دون تعرضهم للمخاطر.

الخاتمة

يرى الصحفيون ضرورة أن يتم إصدار تشريع يتيح حرية تداول المعلومات ونشرها ويرون أن حرية المعلومات هى أساس فى قدرتهم على ممارسة الصحافة الاستقصائية والقيام بدورهم فى كشف الفساد ، ويرجحون أن يتم إنشاء مفوضية خاصة بحرية تداول المعلومات وتتولى الفصل فى طلبات الحصول على المعلومات ويؤكدون ضرورة أن تتاح المعلومات لكافة المواطنين كحق أساسى لهم وجزء من الحريات الخاصة بهم.

ويشيرون إلى أن الاستثناءات فى قانون حرية المعلومات يجب أن تكون فى إطار الحفاظ على أمن الوطن وسلامته، وعدم المساس بوحدة المجتمع بفئاته وطوائفه ، وعدم الخوض فى أعراض الناس رغم أن الصحافة تعانى دائما- فى رأيهم- من الاتهام المباشر بالتدخل فى خصوصيات الغير بشكل غير مبرر.

ويؤكدون على ضرورة أن يتم النص فى قانون حرية تداول المعلومات ونشرها على حماية المبلغين عن الفساد أو الانتهاكات لكن على أن يظل النص القانونى أيضا يتيح للصحفى الاحتفاظ بسرية مصادره ،و ضرورة أن يتم إلغاء وضبط وتعديل كافة النصوص القانونية التى تتعارض ومبدأ حرية تداول المعلومات.

ويرى الصحفيون أن مصادر المعلومات، فقد اختلفت كثيرا بعد ثورة٢٥ يناير ٢٠١١ لان المواطن أصبح قادرا على صنع المعلومة ونشرها ، من خلال مواقع التواصل الاجتماعى ،وقد عكست نتائج الدراسة تنامى الوعى القانونى لدى الصحفيين،

كما اتضح أن تصورات الصحفيين نحو مفهوم حرية الصحافة يغلب عليها الحيادية و تمثل حرية الصحافة من وجهة نظرهم (حرية تداول المعلومات ونشرها، وحرية نقد النظام والرئيس وكشف الفساد من جهة والحقيقة من جهة أُخرى ، كما أنها تعنى الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأى)

كما تعكس النتائج أن ممارسة العمل الصحفى لدى الصحفيين مرتبطة بمفهوم المسئولية الاجتماعية لها، وأن الصحفيين يقدرون المسئوليات الأخلاقية والقانونية إلا أن المعايير الاقتصادية والاجتماعية هى التى تحكم اتخاذهم للقرارات أثناء تأدية العمل الصحفى، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الالتزام بالمصداقية وصحة النقل عن المصدر واحترام أخلاقيات المهنة وإبداء المصلحة العامة هو أهم المسئوليات التى تقع على عاتقهم ويسعون للالتزام بها.، وكذلك العمل على تطوير الرأى العام عبر معلومات غاية فى الدقة وعدم مخالفة الضمير الصحفى إلا أنه أحيانا السياسة التحريرية تجعل الصحفى يظهر الأكاذيب أو الشائعات على أنها حقائق مما يؤدى إلى تضليل الرأى العام.

وأشار الصحفيون أثناء المقابلات الميدانية أن القيود على حرية التعبير والصحافة وتداول المعلومات بعد الثورة تتوقف على السياسة التحريرية الخاصة بكل صحيفة ، فكل صحيفة حددت لنفسها هامش الحرية الذى تعمل فى إطاره ، فى ظل عدم التفسير الواضح والمحدد للقوانين والتشريعات، كما بعض القيود تخضع لتقديرات الظروف السياسية والاجتماعية المتغيرة ، وارتبط جزء آخر بتقديراتها لحجم التوزيع والربح المادى وتحقيق السبق الصحفى،وبالتالى تباينت السياسة التحريرية التى لم تشهد استقرارا أو توافقا ملحوظا ،مما انعكس بصورة واضحة فى الصحف الحكومية خاصة.

مراجع الدراسة

أولا: المراجع العربية:

أ –الدراسات والبحوث غير المنشورة:

سليمان صالح. مفهوم حرية الصحافة (دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة فى الفترة من (1985-1945، رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة القاهرة، كلية الإعلام،.1991

دعاء الصاوى . القوانين الأساسية وعلاقتها بالحريات،) دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق،.2007

عبير إبراهيم محمد عزى. وسائل الإعلام التقليدية والجديدة والمجال العام (دراسة تطبيقية على قضايا الحريات)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام ، 2009

علاء فتحى مسعود . الانتهاكات الدولية والوطنية لحريات وحقوق الإعلاميين والصحفيين، رسالة دكتوراه، جامعة المنوفية، كلية الحقوق،.2010

محمد حسام الدين محمود إسماعيل أبو العلا. المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية : دراسة للمضمون والقائم بالاتصال فى الصحف القومية والحزبية من 1994 - 1991، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ،.1996

مريم أنور نصيف . العوامل المؤثرة على التزام القائمين بالاتصال بتشريعات الصحافة وأخلاقيات المهنة، رسالة ماجستير غير منشورة ،قسم الإعلام ، كلية الآداب ،جامعة المنيا..2009

نرمين نبيل عبد العزيز الأزرق ، ، حرية الصحافة فى مصر (دراسة للعلاقة بين سياسات السلطة وممارسات الصحف المصرية فى الفترة 1995 حتى (2005رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام،. 2008

) ب)الدوريات العلمية:

أحمد صلاح.إتاحة المعلومات ودورها فى تفعيل مشاركة المجتمع المدنى، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر إتاحة المعلومات حق لكل مواطن، مكتبة الإسكندرية، فبراير .2008

أحمد درويش، ماجد عثمان، معتز سلامة، محسن يوسف . حرية تداول المعلومات فى مصر، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر إتاحة المعلومات حق لكل مواطن، مكتبة الإسكندرية، فبراير 2008

حنفى حيدر. العوامل المؤثرة على قيام الصحافة المصرية بوظيفتها النقدية، دراسة ميدانية على القائم بالاتصال فى الصحف القومية والمعارضة ، رسالة ماجستير غير منشورة ،)جامعة أسيوط: كلية الآداب بسوهاج،.(1994

جمال زهران. مفهوم الأمن القومى فى عصر المعلومات، دراسات جماعة تنمية الديمقراطية، القاهرة،.1998

رؤى غريب. البحث فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وعلاقته بأزمات الحق فى المعرفة والحصول على المعلومات، القاهرة، مجموعة شركاء التنمية،.2010

سليمان صالح. حق الصحفى فى الحصول على المعلومات ودوره فى تحقيق حق الجماهير فى المعرفة،المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام،العدد الأول ،يناير 1997، ص .10 -1

طه عبد العليم. الاستثناءات فى تداول المعلومات، كيفية تمكين المجتمع المدنى من خلال إتاحة المعلومات، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر إتاحة المعلومات حق لكل مواطن، مكتبة الإسكندرية، فبراير .2008

طارق نوير. تعزيز القدرات الإحصائية والحوكمة الرشيدة "حالة مصر"، المؤتمر الإحصائى العربى الأول،الأردن،2007

عواطف عبد الرحمن وليلى عبد المجيد ونجوى كامل : القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية ، سلسلة دراسات صحفية (1، جامعة القاهرة، كلية الإعلام ، قسم الصحافة ،.1992

محمد السيد سعيد. نتائج استطلاع رأى الصحفيين فى أحوال الصحافة

والصحفيين، القاهرة ،المؤتمر العام الرابع للصحفيين، مجلة الدراسات الإعلامية..2004

محمد عبد العاطى. حرية تداول المعلومات فى مصر بين المواثيق الدولية والقوانين المصرية، سلسلة رواق عربى، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان..2007

محمد عبد الغنى رمضان ومحمد رمضان بشندى. كيفية تمكين المجتمع المدنى من خلال إتاحة المعلومات، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر إتاحة المعلومات حق لكل مواطن، مكتبة الإسكندرية، فبراير .2008

ماجد عثمان. حرية تداول المعلومات ضرورة لتحديث الدولة المصرية، مؤتمر"نحو رؤية توافقية للأولويات الوطنية" ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،.2012

محمد محمد الهادى. حقوق المواطن فى الاتصال والوصول إلى مصادر المعلومات،المؤتمر العلمى الثالث لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات نحو تمهيد الطريق المصرى السريع للمعلومات وتحديات التنمية القومية، الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، القاهرة ،ديسمبر.1995

نجاد البرعى وآخرون. التشريعات الإعلامية العربية (دراسة مقارنة)،أصوات مخنوقة، الأردن، مركز حماية وحرية الصحفيين،.2005

نجاد البرعى وآخرون،حرية التعبير فى مصر 2004 -2003،القاهرة ، المجموعة المتحدة،.2004

نجاد البرعى.لا ديمقراطية بدون حرية تداول المعلومات .دراسة مقدمة لمؤتمر "صحفيون بلا حماية"،المجموعة المتحدة، سبتمبر .2006

.-------الصحافة المصرية بين مطرقة القوانين وسندان الحكومة، القاهرة، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان،.2006

.....حرية التعبير فى مصر 2007-2004،)على مقربة من الحافة) ،القاهرة،المجموعة المتحدة،.2008

ج) الكتب:

جابر جاد نصار. حرية الصحافة،) دراسة مقارنة فى ظل القانون رقم 148لسنة (1980، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1.1994

حسن حسنى الجندى. شرح قانون الإجراءات الجنائية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة،.2002

عبد الرحيم صدقى. جرائم الرأى فى التشريعات الإعلامية وقانونى العقوبات والإجراءات الجنائية ،) دراسة تحليلية) ، مطبعة جامعة القاهرة 1999،.

ليلى عبد المجيد ، تشريعات الصحافة فى الوطن العربى ، الواقع و آفاق المستقبل ، العربى للنشر و التوزيع .2001

نجاد البرعى،حرية التعبير فى مصر)2007-2004على مقربة من الحافة)،الجزء الثانى،المجموعة المتحدة.2008

ثانيا: الدوريات العلمية الأجنبية:

Haven Simmons. Media, police and public information: Form confrontation to conciliation, Communication and the law. Westport, Vol.21, Iss.2: Jun, 1999.p, p 25 - 69.

Kyu Ho Youm. Liberty and authority in free expression law: The United States and Canada, Journalism and Mass communication Quarterly, Columbia, Vol. 80, Iss. 3. Autumn, 2003.

. Freedom of information: A Comparative legal Survey, Journalism and Mass communication Quarterly, Columbia, Vol. 81, Iss. 4. Winter, 2004.

Plamondon, Annl. A Comparison of official secrets and access to information in Great Britain and the United States, Communication and The law, Westport: Jun1994.vol.16, Iss2.

Robert Martin, Tomas William. The free and open press, the foundation of modern American democratic press liberty (freedom and the press) PHD, University of Minnesota, 1997.

Ronald seim Egon, Between freedom of press and censorship. Anexammination of media and law sociogical research on influence of censorship on the popular culture of the federal republic of Germany (German text), PHD, University -menster-Germany, 1997.

دستور مصر /2014,Available at: http://dostour.eg

أهم هذه الدراسات هى:

محمد محمد الهادى. حقوق المواطن فى الاتصال والوصول إلى مصادر المعلومات،المؤتمر العلمى الثالث لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات نحو تمهيد الطريق المصرى السريع للمعلومات وتحديات التنمية القومية ،الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات ،القاهرة ،ديسمبر.1995

سليمان صالح. حق الصحفى فى الحصول على المعلومات ودوره فى تحقيق حق الجماهير فى المعرفة،المجلة المصرية لبحوث الإعلام ،جامعة القاهرة ،كلية الإعلام،العدد الأول ،يناير ,1997ص .10 -1

Toby Mendel. Freedom of Expression & Investigative Journalism, paper presented for the Conference of "The Role of Social Communication Media in Probity and Transparency of Public Affairs", Santiago, Chile, July 1998.

جمال زهران. مفهوم الأمن القومى فى عصر المعلومات، دراسات جماعة تنمية الديمقراطية، القاهرة،.1998

سليمان صالح. مفهوم التدفق الحر للأنباء والمعلومات ،)دراسة نقدية فى ضوء ثورة الاتصال)، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام ، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، المجلد الثالث ، العدد الثانى ، إبريل - يونيو،.2002

طارق نوير وآخرون. نحو تصميم نظام قومى للإحصاء والمعلومات فى مصر(تقييم الوضع الراهن فى مصر ومقترحات التطوير)، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نوفمبر .2006

طارق نوير وآخرون.نحو تصميم نظام قومى للإحصاء والمعلومات فى مصر،)المكونات النموذجية والتجارب الدولية)، القاهرة، مركز المعلومات ودعم

اتخاذ القرار، يوليو.2006

نجاد البرعى.لا ديمقراطية بدون حرية تداول المعلومات دراسة مقدمة لمؤتمر "صحفيون بلا حماية"، القاهرة،المجموعة المتحدة، سبتمبر .2006

محمد عبد العاطى. حرية تداول المعلومات فى مصر بين المواثيق الدولية والقوانين المصرية، سلسلة رواق عربى، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،.2007

طه عبد العليم. الاستثناءات فى تداول المعلومات، كيفية تمكين المجتمع المدنى من خلال إتاحة المعلومات، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر إتاحة المعلومات حق لكل مواطن، مكتبة الإسكندرية، فبراير .2008

محمد عبد الغنى رمضان ومحمد رمضان بشندى. كيفية تمكين المجتمع المدنى من خلال إتاحة المعلومات، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر إتاحة المعلومات حق لكل مواطن، مكتبة الإسكندرية، فبراير .2008

أحمد صلاح.إتاحة المعلومات ودورها فى تفعيل مشاركة المجتمع المدنى، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر إتاحة المعلومات حق لكل مواطن، مكتبة الإسكندرية، فبراير .2008

أحمد درويش، ماجد عثمان، معتز سلامة، محسن يوسف . حرية تداول المعلومات فى مصر، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر إتاحة المعلومات حق لكل مواطن، مكتبة الإسكندرية، فبراير .2008

رؤى غريب. البحث فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وعلاقته بأزمات الحق فى المعرفة والحصول على المعلومات، القاهرة، مجموعة شركاء التنمية،.2010

حرية المعلومات والشفافية فى مصر،) سلسلة أوراق سياسات تعزيز الشفافة ومكافحة الفساد)، القاهرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة،.2010

حرية تداول المعلومات،) دراسة قانونية مقارنة)، القاهرة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير،.2011

ماجد عثمان. حرية تداول المعلومات ضرورة لتحديث الدولة المصرية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر"نحو رؤية توافقية للأولويات الوطنية "، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،مارس،.2012

محمد جاد المولى حافظ. تأثير الإعلام البديل على تداول المعلومات فى مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام،.2012

حرية تداول المعلومات،) دراسة قانونية مقارنة)، مرجع سابق،2011، ص.117

أحمد صلاح. مرجع سابق

حرية المعلومات والشفافية فى مصر،) سلسلة أوراق سياسات تعزيز الشفافة ومكافحة الفساد)،مرجع سابق، ص.18

توبى مندل. مرجع سابق

رؤى غريب، مرجع سابق.

ماجد عثمان، مرجع سابق.

رجعت الباحثة إلى هذه الدراسات:

نجاد البرعى، مرجع سابق.

جمال زهران، مرجع سابق

محمد عبد العاطى،مرجع سابق

محمد جاد المولى ، مرجع سابق.

تم تحكيم استمارة الاستقصاء من قبل مجموعة من الأساتذة والخبراء (حسب الترتيب الأبجدى):

النخب الأكاديمية:

أ.د.إيناس أبو يوسف – أستاذ الصحافة بكلية الإعلام – جامعة القاهرة.

أ.د.عزة عبد العزيز – أستاذ الصحافة بكلية الآداب – جامعة سوهاج.

د.أمل السيد– أستاذ الصحافة بكلية الإعلام– جامعة القاهرة.

د.هناء فاروق – أستاذ الصحافة المساعد بكلية الإعلام – جامعة القاهرة.

النخب القانونية:

أ.د.جابر جاد نصار – أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة القاهرة.

أ.د.شريف كامل – أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة القاهرة.

أ.د.هشام شحاته – أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة القاهرة .

النخب الصحفية:

د.أبو السعود إبراهيم – الخبير الإعلامى ونائب رئيس تحرير الأهرام سابقا.

أ.حاتم زكريا– رئيس لجنة التشريعات بنقابة الصحفيين.

أ.رجائى الميرغنى– نائب رئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط.

أ.سعد هجرس – رئيس تحرير صحيفة العالم اليوم.

أ.يحيى قلاش– سكرتير نقابة الصحفيين سابقا.

أ.عماد الدين حسين – مدير تحرير جريدة الشروق .

جاءت الفئات التى تم تطبيق استمارة الاستقصاء عليهم من الصحفيين بالمؤسسات الصحفية المختلفة كالتالى:

– الصحفيين بالمؤسسات الصحفية الحكومية بواقع (264مفردة وشملت: مؤسسة الأهرام (85مفردة – مؤسسة الجمهورية (79مفردة – مؤسسة الأخبار (67مفردة – وكالة أنباء الشرق الأوسط (33مفردة.

– الصحفيين بالمؤسسات الصحفية الحزبية بواقع (56مفردة وشملت: صحيفة الوفد (20مفردة – صحيفة الأهالى (15مفردة – صحيفة الحرية والعدالة (10مفردات – صحيفة الأحرار (6مفردات – صحيفة العربى الناصرى (5مفردات.

– الصحفيين بالمؤسسات الصحفية الخاصة بواقع (137مفردة وشملت: صحيفة الدستور (26مفردة – صحيفة الشروق (24مفردة – صحيفة اليوم السابع (21مفردة – صحيفة العالم اليوم (20مفردة – صحيفة المصرى اليوم (15مفردة – صحيفة نهضة مصر (15مفردة – صحيفة صوت الأمة(7 مفردات.

تمت مراجعة أ.د.عبد الله غالى أستاذ الإحصاء والنمذجة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية حول طريقة سحب العينة وتوزيع استمارات الدراسة الميدانية على المؤسسات الصحفية المختلفة.

د.محمد السيد سعيد وباحثون آخرون. نتائج استطلاع رأى الصحفيين فى أحوال الصحافة والصحفيين، القاهرة، مجلة الدراسات الإعلامية،2004 ، ص.37

د.محمد السيد سعيد وباحثون آخرون. نتائج استطلاع رأى الصحفيين فى أحوال الصحافة والصحفيين، القاهرة، مجلة الدراسات الإعلامية،2004 ، ص.37

مقابلة مع أ. سعيد شعيب رئيس مركز صحفيون متحدون بنقابة الصحفيين بتاريخ -19أغسطس- 2010.

مريم أنور نصيف. العوامل المؤثرة على التزام القائمين بالاتصال بتشريعات الصحافة وأخلاقيات المهنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ،قسم الإعلام ، كلية الآداب ،جامعة المنيا. 2009ص.213

محمد منصور هيبة. أخلاقيات الممارسة الصحفية فى الصحف المسائية، دراسة ميدانية مقارنة للقائمين بالاتصال فى صحيفة المساء والأهرام المسائى، المؤتمر العلمى السنوى التاسع لكلية الإعلام ، جامعة القاهرة، كلية الإعلام ، الجزء الثالث، مايو 2003، ص .1027

فى هذا السؤال يمكن للمبحوث اختيار أكثر من بديل.

مريم أنور نصيف. مرجع سابق،ص. 217

فى هذا السؤال يمكن للمبحوث اختيار أكثر من بديل.

محمد سعد إبراهيم.الدور التنموى للصحافة المصرية فى إطار التعددية الحزبية خلال الفترة من 1988 -1977، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة القاهرة،كلية الإعلام،1994،ص

فى هذا السؤال يمكن للمبحوث اختيار أكثر من بديل.

مريم أنور نصيف. مرجع سابق،ص 210

مريم أنور نصيف. مرجع سابق،ص205

عواطف عبد الرحمن وليلى عبد المجيد ونجوى كامل : القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية ، سلسلة دراسات صحفية ((1، جامعة القاهرة، كلية الإعلام ، قسم الصحافة ، .1992ص.152

فى هذا السؤال يمكن للمبحوث اختيار أكثر من بديل.

فى هذا السؤال يمكن للخبير اختيار أكثر من بديل ويتم حساب النسبة من الإجمالى فى كل فئة ثم من إجمالى الصحفيين عينة الدراسة.

مريم أنور نصيف. مرجع سابق، ص.207 -206

بلغ عدد الصحفيين الذين أجابوا على أسئلة استمارة الاستقصاء ٤٥٧ صحفيا ينتمون ل ١٦ مؤسسة وإصدارت صحفية بالمنظومة الصحفية المصرية (الإقليمية والحزبية والخاصة)، ويتوزع أفراد العينة على رقعة متنوعة من التخصصات داخل مهنة الصحافة.

تبلغ نسبة المرأة 38٪ داخل الدراسة و الباقى 62٪ (من الرجال، وتبلغ نسبة الشباب الصحفيين داخل الدراسة (من 35 -23عاما) 56٪.

كما تصل نسبة الحاصلين على بكالوريوس الإعلام والصحافة 5.57٪ من بين الصحفيين-عينة الدراسة- بالمؤسسات الصحفية المختلفة.

كما روعى أن تشمل الدراسة جميع فئات الصحفيين من الذين ينتمون لنقابة الصحفيين سواء المقيدين بجدول المشتغلين أو جدول تحت التمرين 66.5٪ وغيرهم من الصحفيين العاملين بانتظام فى المؤسسات الصحفية المدروسة من غير المعينين الذين لا ينتمون للنقابة 33.5٪